الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

النشرة الشهرية أبريل 2025

نبض المالية

برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مجلس الوزراء يستعرض مستجدات بناء المنظومة الضريبية في دولة الإمارات

الإمارات تشارك في اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن

الإمارات تشارك في اجتماع وكلاء اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في الرياض

إطلاق مبادرة للإعفاء من غرامة التأخر في التسجيل لأغراض ضريبة الشركات

برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
مجلس الوزراء يستعرض مستجدات بناء المنظومة الضريبية في دولة الإمارات

استعرض مجلس الوزراء خلال اجتماعه برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، "رعاه الله"، مستجدات بناء المنظومة الضريبية في دولة الإمارات، والتي تدعم الاستدامة المالية في الدولة وتضمن ترسيخ تنافسيتها العالمية. وتعتبر المنظومة الضريبية جزءاً مهماً من استكمال البنية التحتية الاقتصادية للمستقبل، وتعكس كفاءتها قوة تنافسية الاقتصاد وريادة الدولة المالية.

مكتوم بن محمد:
مبادرة "كوادر الإمارات العالمية" تمكن الشباب الإماراتي من التأثير الدولي في مختلف المجالات المالية والاقتصادية

أعلنت وزارة المالية عن إطلاق مبادرة "كوادر الإمارات العالمية"، وهي مبادرة تهدف إلى توعية الكوادر المواطنة الإماراتية العاملة في الدولة والطلبة الإماراتيين في مختلف المؤسسات التعليمية الوطنية والدولية، للتعرف على المنظمات المالية الدولية وتشجيعهم لاكتشاف فرص التدريب والإعارة والتعيين التي تقدمها هذه المنظمات. وتأتي المبادرة في إطار العلاقات الاستراتيجية الراسخة التي تربط دولة الإمارات بالمنظمات المالية الدولية، كما تعكس حرص وزارة المالية على تحقيق أقصى استفادة بما يدعم رؤية القيادة ويعزز حضور دولة الإمارات على الساحة الدولية.

وأكد سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية، أن مبادرة "كوادر الإمارات العالمية"، تجسد الرؤية الاستراتيجية لدولة الإمارات في تمكين الكفاءات الوطنية وتعزيز قدراتها للمشاركة في صناعة القرارات العالمية. وقال سموه: "نحن في دولة الإمارات نؤمن بأن قوة الدولة تكمن في قوة أبنائها، وعبر هذه المبادرة نسعى إلى ترسيخ حضورنا في المنظمات المالية الدولية من خلال كوادرنا الوطنية المؤهلة. وأضاف سموه "إننا ننظر إلى هذه المبادرة على أنها جسر مهم لتعزيز شراكاتنا مع المؤسسات المالية الدولية، مما يدعم مساعينا لإحداث تأثير إيجابي على مستوى السياسات الاقتصادية العالمية، ويسهم في ترسيخ دور دولة الإمارات كمركز مالي عالمي يتمتع بالمصداقية والكفاءة".

الإمارات تشارك في اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن

شاركت دولة الإمارات، ممثلة بوزارة المالية ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، في اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي انعقدت في العاصمة الأمريكية واشنطن، خلال الفترة من 21 إلى 26 أبريل الجاري. وناقشت الاجتماعات أبرز التحديات العالمية في مجالات النمو، والتضخم، والاستدامة المالية، والتحول الرقمي، والعمل المناخي، بمشاركة نخبة من قادة الاقتصاد الدولي، منهم وزراء المالية والتنمية ومحافظو البنوك المركزية ومسؤولون تنفيذيون من القطاع الخاص وممثلون عن منظمات المجتمع المدني.

وضم وفد الدولة المشارك في الاجتماعات معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية، ومعالي خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وسعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، وعلي عبد الله شرفي، الوكيل المساعد لشؤون العلاقات المالية الدولية بالإنابة، وعدد من المختصين من كلا الجانبين.

وشارك الوفد في عدد من الفعاليات أبرزها، اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والاجتماع الثاني لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين، واجتماعات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، واجتماعات ثنائية رفيعة المستوى لمناقشة العلاقات الاقتصادية والمالية مع كل من باكستان وزيمبابوي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

جلسة توعوية للطلبة الإماراتيين بواشنطن حول فرص التدريب والتعيين في المنظمات المالية الدولية

عقدت وزارة المالية جلسة توعوية في مقر سفارة دولة الإمارات بالعاصمة الأمريكية واشنطن، جمعت نخبة من الطلبة الإماراتيين الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية، تزامناً مع إطلاقها مبادرة "كوادر الإمارات العالمية" الهادفة إلى اكتشاف برامج التدريب وفرص العمل في المنظمات المالية الدولية. وتأتي الجلسة ضمن جهود الوزارة في الاستثمار في الإنسان وتأهيل وتمكين الكوادر الوطنية من الالتحاق بالمنظمات والمؤسسات المالية الدولية.

وحضر الجلسة سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، وعلي عبد الله شرفي، الوكيل المساعد لشؤون العلاقات المالية الدولية بالإنابة وعزة علي الجسمي مدير إدارة الاتصال الحكومي وثريا حامد الهاشمي، مدير إدارة العلاقات والمنظمات المالية الدولية، إلى جانب ممثلين من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذين قدموا شرحاً حول آليات التوظيف وفرص التطوير المهني في تلك المؤسسات.

توقيـع اتفاقيـة استراتيجيـة بين وزارة الماليـة و"لولـو هايبرماركـت" لتـوفير أفضـل العـروض للكتالـوج الاتحادي

في خطـوة تعكـس التزامهـا المسـتمر بتعزيـز كفـاءة منظومـة المشتريـات الحكوميـة الرقميـة، أبرمـت وزارة الماليـة اتفاقيـة استراتيجيـة مع شركـة "لولـو هايبرماركـت" لتـوفير منتجـات الكتالـوج الاتحادي بأفضـل العـروض والأسـعار عبر منصـة المشتريـات الرقميـة. وجـرت مراسـم توقيـع الاتفاقيـة في دبي، بحضـور معالي محمـد بـن هـادي الحسـيني، وزيـر دولـة للشـؤون الماليـة، والسـيد يوسـف علي، رئيـس مجلـس الإدارة والعضـو المنتـدب لمجموعـة اللولـو الدوليـة. وتهـدف الاتفاقيـة إلى تـوفير نطـاق واســع مـن المنتجــات عاليــة الجـودة التـي تلبـي احتياجــات الجهـات الاتحاديـة، كما سـتتمكن الجهـات الاتحاديـة المطبقـة لمنصـة المشتريـات الرقميـة مـن الاسـتفادة مـن خصومـات حصريـة، ممـا يسـاهم في تعزيـز فعاليـة الإنفـاق العـام وتحقيــق أفضــل قيمـة مقابــل المــال.

الإمــارات تشــارك في اجــتماع وكلاء اللجنــة الدوليــة للشــؤون النقديــة والماليــة في الريــاض

شـاركت دولـة الإمـارات في اجـتماع وكلاء اللجنـة الدوليـة للشـؤون النقديـة والماليـة، الـذي عُقـد في العاصمـة السـعودية الريـاض يومـي 6 و7 أبريـل 2025. وتـرأس وفـد الدولـة سـعادة يونـس حاجـي الخـوري، وكيـل وزارة الماليـة، وضـم علي عبـد اللـه شرفي، الوكيـل المسـاعد لشـؤون العلاقـات الماليـة الدوليـة بالإنابـة، حيـث شـارك الوفـد في الجلسـات النقاشـية رفيعـة المسـتوى التـي تناولـت التحديـات الاقتصاديـة العالميـة وأطـر تعزيـز التنسـيق المالي الـدول، حيـث ناقـش الاجـتماع سـبل الخـروج مـن مسـار النمـو الاقتصـادي المنخفـض ومعالجـة إشـكالية الديـون المرتفعـة، إضافـة إلى تعزيـز شـبكة الأمـان المالي العالميـة، مـع التركيـز على التنسـيق بين صنـدوق النقـد الـدولي والمؤسسـات الماليـة الإقليميـة. كما شـارك وفـد الدولـة في الجلسـة المغلقـة للـوكلاء لمناقشـة عمليـات وحوكمـة صنـدوق النقـد الـدولي في المشـهد العالمـي المتـغير.

الإمـارات تشـارك في الاجتماعـات السـنوية المشتركـة للهيئـات الماليـة العربيـة في الكويـت

شاركت دولة الإمارات، ممثلة بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ووزارة المالية، في الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية، التي عُقدت في دولة الكويت. وناقشت الاجتماعات مستقبل التعاون المالي العربي، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وآفاق تحقيق التنمية المستدامة لدول المنطقة في ظل التحديات المالية العالمية. وضم وفد الدولة، الذي ترأسه معالي خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، كل من سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، وسعادة إبراهيم عبيد الزعابي، مساعد محافظ المصرف المركزي - قطاع السياسة النقدية، وعلي عبد الله شرفي، وكيل وزارة المالية المساعد لشؤون العلاقات المالية الدولية بالإنابة، وثريا حامد الهاشمي، مدير إدارة العلاقات والمنظمات المالية الدولية في الوزارة، وعزة علي الجسمي، مدير إدارة الاتصال الحكومي في الوزارة.

جائـزة جمعيـة المدققـين الداخليـن في الإمـارات

حصلت وزارة المالية على جائزة جمعية المدققين الداخليين في الإمارات عن فئة الحوكمة والمخاطر والامتثال، تقديراً لجهودها المتميزة في تطبيق أفضل الممارسات ضمن منظومة التدقيق الداخلي. وتعكس هذه الجائزة المرموقة التزام الوزارة بتعزيز الشفافية، وترسيخ مبادئ إدارة المخاطر، والارتقاء بمعايير الحوكمة والامتثال التنظيمي. كما تؤكد هذا التكريم الدور الريادي للوزارة في ترسيخ ثقافة المساءلة والتحسين المستمر بما يتماشى مع أفضل المعايير الوطنية والدولية.

إطــلاق الدفعــة الأولى من برنامـــج "الشــهادة التخصصيــة في المشـــتريات الحكوميـــة"

في إطار جهودها المستمرة لتطوير المنظومة المالية وتعزيز كفاءة إدارة المال العام، واستكمالاً لمبادرة بناء القدرات المالية والمحاسبية في الحكومة الاتحادية، والتي أثمرت عن إطلاق حزمة من الشهادات التخصصية في المجالين المالي والمحاسبي، أطلقت وزارة المالية الدفعة الأولى من برنامج "الشهادة التخصصية في المشتريات الحكومية"، بالتعاون مع المعهد القانوني للشراء والتوريد (CIPS). جاء ذلك خلال ورشة عمل نظمتها الوزارة في دبي بمشاركة واسعة من المدراء الماليين والمشتريات ورؤساء أقسام المشتريات والكوادر المتخصصة من مختلف الوزارات والجهات الاتحادية، حيث بلغ عدد منتسبي الشهادة التخصصية في المشتريات الحكومية (31) منتسباً من المختصين في المشتريات الحكومية من الجهات الاتحادية.

مـزاد صكـوك الخـزينـة الإسـلاميـة لشـهر أبريـل 2025 يحقق عطاءات بقيمة 6.12 مليـــار درهـــم

أعلنت وزارة المالية بصفتها الجهة المُصدرة وبالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بصفته وكيل الإصدار والدفع، عن نجاح مزاد صكوك الخزينة الإسلامية "T-Sukuk" المقوّمة بالدرهم الإماراتي، بقيمة إجمالية بلغت 1.1 مليار درهم، وذلك ضمن برنامج صكوك الخزينة الإسلامية لعام 2025 كما تم نشره على الموقع الرسمي للوزارة. وشهد مزاد برنامج صكوك الخزينة الإسلامية طلباً قوياً من قبل البنوك الثمانية الموزعين الأساسيين على الشريحتين المستحقتين في مايو 2027 وسبتمبر 2029، حيث بلغ إجمالي قيمة العطاءات المستلمة 6.12 مليار درهم إماراتي، وتجاوز حجم الاكتتاب بواقع 5.6 مرة.

الأخبـــار الضريبيـــة

إطلاق مبـادرة للإعفـاء مـن غرامـة التأخـر في التسـجيل لأغـراض ضريبـة الشركات

أعلنت وزارة المالية والهيئة الاتحادية للضرائب عن صدور قرار مجلس الوزراء في شأن إطلاق مبادرة تهدف إلى إعفاء الخاضعين لضريبة الشركات وبعض فئات الأشخاص المعفيين المطالبين بالتسجيل لدى الهيئة الاتحادية للضرائب، من الغرامات الإدارية الناتجة عن التأخر في تقديم طلب التسجيل الضريبي خلال المهلة المحددة، وذلك شريطة تقديم هذه الفئات الإقرار الضريبي أو التصريح السنوي بحسب الحال خلال فترة لا تتجاوز سبعة (7) أشهر من تاريخ انتهاء فترتهم الضريبية الأولى، ووفقاً لأحكام قانون ضريبة الشركات.

الإعلان عن صدور قرار مجلس الوزراء بشأن صناديق الاستثمار المؤهلة والشراكات المحدودة المؤهلة لأغراض قانون ضريبة الشركات

في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز بيئة الاستثمار في دولة الإمارات، أعلنت وزارة المالية عن صدور قرار مجلس الوزراء رقم (34) لسنة 2025 في شأن صناديق الاستثمار المؤهلة والشراكات المحدودة المؤهلة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال، والذي حل محل أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (81) لسنة 2023. ويهدف القرار الجديد إلى دعم مكانة دولة الإمارات كمركز للاستثمار واستقطاب المزيد من الاستثمارات التي تساهم في نمو الاقتصاد الوطني، كما يعكس القرار التزام حكومة دولة الإمارات بتوفير بيئة استثمارية مساعدة ومرنة تُسهِّل متطلبات الامتثال للمستثمرين.

الإعلان عن صدور قرار مجلس الوزراء بشأن تحديد صلة الشخص غير المقيم في الدولة لأغراض قانون ضريبة الشركات

أعلنت وزارة المالية عن صدور قرار مجلس الوزراء رقم (35) لسنة 2025 بشأن تحديد صلة الشخص غير المقيم في الدولة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال، والذي حل محل أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (56) لسنة 2023. ويحدد القرار الجديد الحالات التي تنشأ فيها للشخص الاعتباري غير المقيم، المستثمر في صندوق استثمار مؤهل أو صندوق استثمار عقاري، صلة في دولة الإمارات، وبالتالي يخضع للضريبة. ويأتي ذلك في ضوء صدور قرار مجلس الوزراء رقم (34) لسنة 2025 في شأن صناديق الاستثمار المؤهلة والشراكات المحدودة المؤهلة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

الإعلان عن صدور قرار وزاري بشأن القوائم المالية المدققة لأغراض ضريبة الشركات

في إطار جهودها المستمرة لتعزيز الشفافية وضمان تطبيق معايير إعداد التقارير المالية للشركات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب نظام ضريبة الشركات، أصدرت وزارة المالية قراراً وزارياً محدثاً يوضح المتطلبات الخاصة بإعداد القوائم المالية المدققة والاحتفاظ بها وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم 47 لسنة 2022 بشأن ضريبة الشركات والأعمال ("قانون ضريبة الشركات"). ويُحدد القرار الجديد متطلبات واضحة لإعداد القوائم المالية المدققة للمجموعات الضريبية لأغراض ضريبة الشركات.

صدور قرار وزاري باعتماد إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي

أعلنت وزارة المالية عن إصدار القرار الوزاري رقم (88) لسنة 2025، الذي يقضي باعتماد جميع الإرشادات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي (الركيزة الثانية) على المستوى العالمي (GloBE). ويأتي هذا القرار عقب صدور قرار مجلس الوزراء رقم (142) لسنة 2024 بشأن فرض ضريبة تكميلية على المؤسسات متعدّدة الجنسيات.

ويؤكد هذا القرار مجدداً التزام دولة الإمارات المستمر بتطبيق المعايير وأفضل الممارسات الدولية في مجال الضرائب، اتساقاً مع الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح (BEPS) والذي تُعَدّ دولة الإمارات عضواً فيه.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص.. مسار مستدام لتحقيق التنمية

يونس حاجي الخوري
وكيل وزارة المالية

تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي. وقد حرصت وزارة المالية على تطوير إطار متكامل لهذه الشراكة، واضعة أسساً تشريعية وتنظيمية تسهم في تمكين الجهات الاتحادية من تنفيذ مشاريعها بكفاءة وفاعلية، مع تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية ذات القيمة الاقتصادية والاجتماعية. ولتعزيز هذا التوجه، جاء القانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2023 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص ليشكل محطة تحول مهمة في مسار التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث وضع إطاراً شاملاً يعزز من الشفافية والكفاءة ويضمن توزيع الأدوار والمسؤوليات بشكل يحقق المصالح المشتركة.

وفي إطار ترجمة هذا القانون إلى واقع عملي، أصدرت وزارة المالية دليل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص بعد اعتماد مجلس الوزراء، ليكون بمثابة خارطة طريق تسهل على الجهات الحكومية والشركاء من القطاع الخاص التعامل مع مختلف مراحل المشاريع، من التخطيط والتصميم إلى التنفيذ والإدارة. ويركز الدليل على توفير منهجية واضحة تضمن تحقيق أعلى مستويات الحوكمة والاستفادة القصوى من الإمكانات المتاحة، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات العامة وتوفير حلول مبتكرة وفعالة لمختلف القطاعات.

إن تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا يقتصر على كونه أداة لتمويل المشاريع، بل يتعدى ذلك إلى كونه وسيلة لتبادل المعرفة والخبرات وبناء قدرات الجهات الحكومية للاستفادة من الممارسات العالمية في الإدارة والابتكار. فالمشاريع القائمة على الشراكة تحقق مزيجاً متكاملاً من الكفاءة التشغيلية والخبرة التقنية والقدرة المالية، ما يعزز من مرونة الأداء الحكومي ويرفع من مستوى الخدمات المقدمة للمجتمع.

وقد حددت وزارة المالية بالتعاون مع الجهات المعنية القطاعات ذات الأولوية لهذه الشراكة، حيث تشمل مجالات البنية التحتية والطاقة والتعليم والرعاية الصحية والخدمات المجتمعية، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للدولة. وتمضي الوزارة قدماً في تنفيذ مشاريع حيوية تعكس هذا النهج،

وانطلاقاً من إيمانها بأهمية بناء الوعي وتعزيز قدرات الجهات الحكومية والشركاء من القطاع الخاص، نظمت وزارة المالية سلسلة من الورش التوعوية التي استعرضت أبرز محاور دليل الشراكة وآليات تطبيقه، بما يسهم في تحقيق أقصى استفادة من الأطر التنظيمية الجديدة، وضمان التطبيق الأمثل لمشاريع الشراكة وفق أفضل الممارسات الدولية.

وفي ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة، أضحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورة لتعزيز التنمية المستدامة وضمان استدامة المشروعات الحكومية بكفاءة وفاعلية. ومن هذا المنطلق، تواصل وزارة المالية جهودها لتعزيز هذا المسار، مستندة إلى رؤية استراتيجية تهدف إلى تحقيق التكامل بين الموارد الحكومية والخبرات الخاصة، وبما يرسخ مكانة دولة الإمارات كنموذج عالمي في تبني نماذج الشراكة الناجحة لدفع عجلة النمو والازدهار الاقتصادي بما ينسجم مع مستهدفات "مئوية الإمارات 2071".